



العلاقات الأمريكية الأردنية خلال الحرب الباردة ١٩٤٥-١٩٦٩

م.م. لمى فائق عبد الستار

وزارة التربية المديرية العامة لتربية بغداد / الكرخ الأولى / قسم الإعداد والتدريب
ثانوية المتميزين في الحارثية

lama.faeq1205a@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

المخلص

يتناول البحث تطور العلاقات الأردنية-الأمريكية خلال الفترة (١٩٤٥-١٩٦٩)، مسلطاً الضوء على تحول الأردن من "منطقة خارج دائرة الاهتمام" في عهد ترومان، إلى "ضرورة استراتيجية" و"صمام أمان" إقليمي في عهود إيزنهاور، كينيدي، وجونسون. يبرز البحث كيف استطاع الملك عبد الله الأول ثم الملك الحسين بن طلال المناورة بين الضغوط الإقليمية (المد الناصري، الصراع العربي-الإسرائيلي) وإكراهات الحرب الباردة، لتحويل العلاقة مع واشنطن من تبعية لبريطانيا إلى شراكة استراتيجية مباشرة. كما يستعرض البحث الأزمات الكبرى التي اختبرت هذه العلاقة، مثل إقالة غلوب باشا، ومبدأ إيزنهاور، وأزمة نيسان ١٩٦٣، وصولاً إلى نكسة حزيران ١٩٦٧، مؤكداً على أن الدعم الأمريكي للأردن كان محكوماً دائماً بهاجس منع الانهيار الإقليمي واحتواء النفوذ السوفيتي.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الأردنية-الأمريكية، الملك الحسين بن طلال، الحرب الباردة، مبدأ إيزنهاور، المد الناصري، أزمة نيسان ١٩٦٣، حرب حزيران ١٩٦٧، المساعدات العسكرية، التوازن الإقليمي.

Abstract**Research Title:** U.S.-Jordanian Relations During the Cold War 1945–1969**Prepared by:** Asst. Lect. Lama Faiq Abdul-Sattar**Ministry of Education / Directorate General of Education in Baghdad / Al-Karkh First / Department of Preparation and Training****Al-Harithiya High School for Distinguished Students**

lama.faeq1205a@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

This research provides a comprehensive historical and analytical account of the evolution of Jordanian–American relations from 1945 to 1969. It traces Jordan's diplomatic journey from being a peripheral concern during the Truman administration—where it was largely viewed as an extension of British influence—to becoming a "structural necessity" and a regional "safety valve" under Presidents Eisenhower, Kennedy, and Johnson. The study highlights the sophisticated political maneuvering of King Abdullah I and subsequently King Hussein bin Talal, as they navigated the turbulent waters of the Cold War, the rise of Nasserism, and the Arab-Israeli conflict. The narrative examines pivotal moments that tested this bilateral bond, including the dismissal of Glubb Pasha, the implementation of the Eisenhower Doctrine, the 1963 political crisis, and the catastrophic 1967 Six-Day War. The research concludes that U.S. support for the Hashemite Throne was primarily driven by a functional imperative: maintaining regional stability to prevent a power vacuum that could be exploited by radical movements or Soviet encroachment. By the late 1960s, despite periods of diplomatic friction and the trauma of territorial loss, the relationship had matured into a complex, indispensable partnership defined by mutual strategic interests.

Keywords: Jordanian–American Relations, King Hussein bin Talal, Cold War, Eisenhower Doctrine, Nasserism, April 1963 Crisis, June 1967 War, Military Assistance, Regional Equilibrium.



المقدمة

شكلت الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٦٩ واحدة من أكثر المراحل حرجاً في تاريخ المشرق العربي المعاصر، حيث تقاطعت فيها نهايات الاستعمار التقليدي مع بدايات القطبية الثنائية للحرب الباردة. وفي قلب هذا المخاض الجيوسياسي، برزت العلاقات الأردنية-الأمريكية كنموذج فريد للدبلوماسية التي تُدار في بيئة "الأزمات المستدامة"، ولم تكن العلاقة بين عمان وواشنطن عند انطلاقتها مجرد تحالف استراتيجي جاهز، بل كانت مساراً شاقاً من الاختبارات المتبادلة؛ فبينما كانت الولايات المتحدة تتحسس طريقها نحو وراثة النفوذ البريطاني في المنطقة، كان الأردن، بقيادته الهاشمية، يسعى لتثبيت كيانه في محيط إقليمي مضطرب ومنقسم بين تطلعات قومية ثورية وأطماع إسرائيلية متزايدة.

تكمن أهمية دراسة هذه العلاقات في كونها تكشف عن الكيفية التي استطاع بها بلد محدود الموارد الاقتصادية مثل الأردن، أن يحول موقعه و"استقراره" إلى أصول استراتيجية غير قابلة للاستغناء عنها في الحسابات الأمريكية. فمن "مبدأ ترومان" ومواجهة الفراغ الاستراتيجي، مروراً بـ "مبدأ إيزنهاور" ومكافحة التمدد الشيوعي، وصولاً إلى سياسة الاحتواء البراغماتية في عهدي "كينيدي وجونسون"، ظل الأردن يمثل حجر الزاوية في ميزان القوى الإقليمي.

و يسعى هذا البحث إلى تفكيك هذه العلاقة المركبة، من خلال فحص الوثائق الدبلوماسية الرسمية، ومحاضر الاجتماعات في البيت الأبيض، لبيان كيف تحول الدعم الأمريكي للأردن من مجرد "رد فعل" على الأزمات، إلى "التزام بنيوي" تفرضه ضرورة منع الانهيار الشامل في المنطقة. إنها دراسة في فن المناورة السياسية، حيث تداخلت المساعدات الاقتصادية بصفقات السلاح، والمواقف المبدئية بالضرورات الأمنية، لتشكل في النهاية مساراً دبلوماسياً وضع الأردن في قلب الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

المطلب الأول: تطور العلاقات الأردنية-الأمريكية في ظل إدارة الرئيس هاري ترومان ١٩٤٥-١٩٥٣

منذ اللحظة التاريخية التي شهدت وصول الرئيس هاري ترومان (Harry Truman) (١) إلى البيت الأبيض في الثاني عشر من نيسان ١٩٤٥، وذلك في أعقاب الوفاة المفاجئة للرئيس فرانكلين روزفلت (Franklin Roosevelt) (٢)، بدأت ملامح السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط تتشكل وسط تجاذبات بيئة دولية معقدة أفرزتها نهايات الحرب العالمية الثانية، والجدير بالذكر أن العلاقات الأردنية الأمريكية في تلك المرحلة المبكرة لم تنشأ بوصفها أولوية مباشرة في أجندة واشنطن، بل جاءت ضمن سياق استراتيجي أوسع انصرفت فيه الولايات المتحدة بجهدا الأكبر نحو إعادة إعمار القارة الأوروبية، وهو ما تجسد بشكل رسمي في إطلاق "خطة مارشال" (Marshall Plan) (٣) عام ١٩٤٨، وفي تلك الأثناء، كانت الإدارة الأمريكية منشغلة بشكل مكثف بتداعيات القضية الفلسطينية، وهو ما انعكس على طبيعة العلاقات الأردنية-الأمريكية التي أظهرت في بداياتها أنها لم تنطلق من مستوى متقدم من التنسيق أو التفاهم المشترك؛ بل إنها اتسمت بنوع من الفتور النسبي، مرجعه الأساسي أن منطقة شرق الأردن لم تكن تقع آنذاك ضمن الدوائر ذات الأولوية في السياسة الأمريكية الخارجية (٤). غير أن التطورات الدراماتيكية التي شهدتها الساحة الفلسطينية، و بروز ملامح المشروع الصهيوني كقوة ضاغطة، دفع الملك عبد الله بن الحسين (٥) إلى اتخاذ خطوة استباقية لكسر طوق العزلة الدبلوماسية، فقرر التوجه نحو واشنطن في محاولة جادة لفهم التوجهات الأمريكية المستقبلية واستشراف آفاقها (٦).

ومن الناحية التحليلية لدوائر صنع القرار في البيت الأبيض، فقد تأثرت مواقف إدارة ترومان بعوامل بنيوية داخلية واضحة المعالم، كان من أبرز تجلياتها تلك المحدودية الملحوظة في خبرة الرئيس نفسه بدهاليز الشؤون الدولية وتعقيدات السياسة الخارجية في منطقة الشرق الأوسط؛ الأمر الذي دفعه اضطراراً إلى الركون لآراء وتوجهات دائرة ضيقة من المستشارين المؤثرين، أمثال كلارك كليفورد (Clark Clifford) (٧) والجدير بالذكر أن تلك الشخصيات قد لعبت دوراً حاسماً وتاريخياً في إعادة توجيه بوصلة السياسة الأمريكية، ودفعها نحو تبني الرواية الصهيونية بشكل لافت ومؤثر على مجريات الأحداث آنذاك، كما لا يمكن إغفال أثر الخلفية الفكرية والسياسية للرئيس ترومان في صياغة نظريته الكلية للمنطقة العربية؛ إذ تعامل مع الملك عبد الله بن الحسين من منظور ضيق يختزله بوصفه امتداداً للنفوذ البريطاني التقليدي في المنطقة، وذلك في حقبة تاريخية مفصلية اتسمت ببداية أفول نجم الإمبراطوريات الكلاسيكية وصعود نداءات استقلال الشعوب المستندة إلى "مبدأ ويلسون" (Wilsonian Principle) (٨) ومبادئ تقرير المصير التي نادى بها عصبة الأمم ومن ثم الأمم المتحدة. وبناءً على كل ما تقدم، يتبين لنا أن تلك المرحلة التاريخية لم تكن في واقع الأمر سوى بدايات حذرة ومشوبة بالتوجس في مسار العلاقات



الثنائية بين الطرفين، حيث غلب عليها التباين الواضح في رؤية وترتيب الأولويات الوطنية لكل منهما، أكثر من كونها تؤسس لأرضية شراكة استراتيجية واضحة المعالم في ذلك الوقت المبكر من تاريخ المنطقة^(٩) ومع إعلان "مبدأ ترومان" (Truman Doctrine)^(١٠) في عام ١٩٤٧، والذي استهدف بشكل رئيس مواجهة التمدد السوفيتي في كل من اليونان وتركيا، بدأ إقليم الشرق الأوسط يكتسب أهمية جيوسياسية متزايدة في سياق الصراع الدولي المحتدم آنذاك؛ إذ تحولت المنطقة تدريجياً إلى ساحة من أبرز ساحات "الحرب الباردة" (Cold War). وشهدت تلك المرحلة بروز تناقض بنيوي واضح في توجهات السياسة الأمريكية؛ ففي الوقت الذي اتجه فيه هاري ترومان نحو دعم قيام دولة يهودية، مدفوعاً بضغوطات مارسستها شخصيات صهيونية نافذة مثل حاييم وايزمان (Chaim Weizmann)^(١١)، ومتأثراً بتداعيات "المحرقة" (Holocaust)^(١٢)، كانت المؤسسات الرسمية في واشنطن تتبنى رؤية مغايرة تماماً، وفي ذلك السياق، نهبت الدوائر السيادية والأمنية، وعلى رأسها "وكالة المخابرات المركزية" (CIA) ووزير الخارجية دين أتشيسون (Dean Acheson)^(١٣) إلى المخاطر الجسيمة التي قد ينطوي عليها هذا التوجه وتأثيراته السلبية على المصالح الاستراتيجية الأمريكية العليا، ولا سيما في ملف أمن الطاقة. فقد كشفت التقديرات الفنية لتلك المؤسسات أن الاحتياطيات النفطية داخل الولايات المتحدة بدأت في التراجع الملحوظ أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ الأمر الذي جعل من الحفاظ على علاقات مستقرة ومتوازنة مع الدول العربية ضرورة حيوية لا يمكن القفز عليها أو تجاهلها في حسابات الأمن القومي الأمريكي^(١٤)

أدى ذلك الانقسام البنيوي داخل الإدارة الأمريكية إلى وضع الأردن أمام تهديد مزدوج؛ تمثل الأول في الأطماع الصهيونية التي بلغت حد المطالبة بصفتي النهر—كما استنكر أتشيسون في مذكراته بينما تمثل الثاني في التوجسات الإقليمية من قوى الجوار. وفي المقابل، جسّد الملك عبد الله بن الحسين نهج المدرسة العثمانية في العمل الدبلوماسي، مستنداً إلى شرعيته الدينية وطموحه السياسي لإحياء مشروع "الملكية الهاشمية الكبرى". ورغم محدودية إتقانه للغة الإنجليزية، إلا أنه امتلك قدرة تحليلية مكنته من استيعاب موازين القوى بدقة؛ إذ أدرك الملك—مستحضراً خيبة أمل والده الشريف حسين (Sharif Hussein)^(١٥) من الوعود البريطانية وتدابير اتفاقية "سايكس-بيكو" (Sykes-Picot Agreement)—أن الارتهان الكلي للندن لم يعد خياراً كافياً، وبناءً على ذلك، انتهج الملك مناورات سياسية معقدة؛ فبينمافاوض الوكالة اليهودية لتجنب الصدام العسكري الشامل، سعى لتوسيع مملكته عبر مشروع "سوريا الكبرى". وهو المشروع الذي قوبل برفض أمريكي صريح رغبةً في الحفاظ على "الستاتيكو" (Status Quo)^(١٦) ومنع أي اضطراب إقليمي قد يمهّد للتدخل السوفيتي. وعليه، لم يكن موقع الأردن آنذاك محكوماً بالكامل بالضغوط الخارجية، بل أظهر فاعلية سياسية وظّف فيها الملك تناقضات الإدارة الأمريكية والتوازنات الإقليمية لبناء دور سياسي أوسع يتجاوز القيود الجيوسياسية المفروضة.

شكل اعتراف إدارة ترومان باستقلال المملكة الأردنية الهاشمية ورقة ضغط سياسية محورية؛ فبينما أعلن استقلال الأردن في الخامس والعشرين من أيار ١٩٤٦، تأخر الاعتراف الأمريكي الكامل (ديجور) (De Jure)^(١٧) حتى الواحد والثلاثين من كانون الثاني ١٩٤٩. ويشير التحليل الوثائقي لتقارير "وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن واشنطن ربطت هذا الاعتراف بمدى مرونة الملك في مفاوضات الهدنة؛ وهنا برز اسم لوي هندرسون (Loy Henderson)، مدير شؤون الشرق الأوسط، الذي رأى في الملك عبد الله الطرف الوحيد القادر على إبرام تسوية واقعية. وفي هذا السياق، راقب هاري ترومان عن كثب مفاوضات "اتفاقية رودس" (Rhodes Armistice Agreements)^(١٨)، إيماناً منه بأن استقرار العرش الهاشمي يمثل الضمانة الأساسية لمنع سقوط الضفة الغربية في يد القوى الراديكالية أو خضوعها للنفوذ السوفيتي.

أحدث اغتيال الملك عبد الله الأول في العشرين من تموز ١٩٥١ هزة في دوائر واشنطن؛ حيث حذر السفير ريموند هير (Raymond Hare) من "انهيار أمني" وشيك في المنطقة. وتزامن ذلك مع تشاؤم بريطاني عبر عنه السير جون تراوتبوك (Sir John Troutbeck)^(١٩)، معتبراً رحيل الملك غياباً لضمانة تماسك الدولة. هذا الحدث دفع إدارة ترومان لتغيير بوصلتها سريعاً؛ فتحول الأردن في نظرها من "ملحق بريطاني" إلى دولة ذات ثقل سياسي مستقل، وأوصى تقرير مجلس الأمن القومي رقم (NSC 129/1) بضرورة دعم "الاستمرارية الهاشمية" كركيزة للأمن القومي الأمريكي^(٢٠)

ويبدو أن النخبة السياسية الأردنية واجهت مأزقاً دستورياً معقداً؛ فبينما كان ولي العهد الأمير طلال بن عبد الله يخضع للعلاج في سويسرا وسط تقارير بريطانية مشككة في قواه العقلية، برز الأمير نايف بن عبد الله كوصي مؤقت. إلا أن افتقار الأمير نايف للقاعدة الشعبية والسياسية دفع أقطاب "الحرس القديم" لتفضيل خيار الأمير طلال،



مراهنين على براغماتية الإدارة في ظل "حالات صفائه الذهني". وبناءً على مشورات مكثفة، شكّلت لجنة طبية نفت تشخيص "الفصام" البريطاني واستبدلته بـ"الاكتئاب المزمن"؛ مما مهد الطريق لعودة الأمير طلال وأدائه اليمين الدستورية في السادس من أيلول ١٩٥١. ورغم قصر عهده، إلا أن الحفاظ على كيان الدولة في تلك المرحلة الحرجة يعود لثلة من السياسيين المحافظين الذين أداروا المشهد ببراماتية عالية (٢١)

وعندما تعذر على الملك طلال بن عبد الله ممارسة مهامه الدستورية، برزت حنكة رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى، الذي هندس انتقالاً سلساً للسلطة عبر مأسسة الحل في جلسة برلمانية سرية أفضت إلى عزل الملك وتشكيل مجلس وصاية مؤقت (ضم إبراهيم هاشم وسعيد المفتي). كان الهدف الاستراتيجي يكمن في الحفاظ على "الشرعية الهاشمية" بانتظار بلوغ الملك الحسين بن طلال (Hussein bin Talal) (٢٢) السن القانونية. وفي واشنطن، تابعت إدارة هاري ترومان ذلك الانتقال بدقة؛ إذ وصف تقرير دبلوماسي أمريكي الملك الشاب بـ"الشجاع"، قبيل اعتقاله العرش رسمياً في الثاني من أيار ١٩٥٣. ورغم التقديرات الغربية المتوجسة من حداثة سنه وتلقيه تعليماً بريطانياً في "هارو" (Harrow) و"ساندهيرست" (Sandhurst)، إلا أن التحولات الدولية ولا سيما تراجع القدرة المالية لبريطانيا وأعقاب تأميم قناة السويس دفعت لندن للتركيز على دول النفط، مشجعةً الولايات المتحدة على الاضطلاع بدور أمني أكبر في المنطقة (٢٣)

المطلب الثاني : العلاقات الأمريكية الأردنية في عهد الرئيس الأمريكي دوايت إيزنهاور ١٩٦١-١٩٥٣

اعتلى الرئيس دوايت إيزنهاور (Dwight Eisenhower) (٢٤) سدة الحكم في كانون الثاني ١٩٥٣، متبنياً رؤية حازمة تجاه "احتواء" المد الشيوعي، و سعى لتحويل المنطقة إلى منطقة استقرار تضمن تدفق النفط بعيداً عن الضغوط الصهيونية التي شابته عهد ترومان. وبناءً عليه، تشكلت الشراكة الأردنية-الأمريكية كهدف استراتيجي لمنع التسلسل السوفيتي؛ حيث وجد الملك الحسين بن طلال في واشنطن حليفاً وفر الدعم العسكري والاقتصادي ويحرره من أعباء الارتباط التقليدي بلندن (٢٥)، ورغم أن واشنطن لم تضع الأردن بدايةً ضمن أولويات "الستار الشمالي" مقارنة بالعراق والسعودية، إلا أن التوترات الحدودية فرضت واقعاً جديداً؛ ففي الخامس عشر من تشرين الأول ١٩٥٣، شنت القوات الإسرائيلية مجزرة في بلدة قبية، مما كشف ضعف الدفاعات الأردنية وأثار سخطاً شعبياً ضد الضباط البريطانيين في الجيش العربي. ورداً على ذلك، وبخت إدارة إيزنهاور إسرائيل وعلقت مساعداتها مؤقتاً، مما كشف للرئيس قوة اللوبي المؤيد لإسرائيل في الكونغرس، ليدفع بخيار "الحياد الحذر منعاً للاستقطاب السوفيتي" (٢٦) وفي تلك الأثناء، حاولت بريطانيا السفير التنسيق مع السفير الأمريكي في الأردن جوزيف مالوري (Joseph Mallory) (٢٧) بينما أبدى غلوب باشا (Glubb Pasha) (٢٨) تدمره من تزايد الوجود الأمريكي في المملكة. ومع تشكيل "حلف بغداد في شباط ١٩٥٥، سعى الملك الحسين للانضمام إليه في كانون الأول ١٩٥٥، طامحاً في تحويل المساعدات الأمريكية إلى ركيزة أساسية لاقتصاد مملكته (٢٩)

فجر هذا التحرك أزمة داخلية وخارجية كبرى؛ إذ عارض جمال عبد الناصر الحلف بقوة، موفداً أنور السادات وعبد الحكيم عامر إلى عمان للضغط على الملك الحسين، في حين وصفت الصحافة الأردنية المبعوث البريطاني السير جيرالد تمبلر (Gerald Templer) بالإمبريالي (٣٠) وأمام تصاعد المظاهرات، واستقالة توفيق أبو الهدى، واستهداف القنصليات الأجنبية، أدرك الملك أن الحلف يمثل "عبئاً سياسياً"، مما دفعه للتراجع عن الانضمام. ورغم الصورة النمطية التي طردت الحسين بن طلال في بريطانيا كشاب هاوٍ للسيارات السريعة، إلا أنه أثبت لإدارة إيزنهاور جديته وإخلاصه لمهام العرش؛ حيث سعى لبناء قاعدة دعم شعبي لموازنة سخط اللاجئين الفلسطينيين، محاولاً النأي بنفسه عن الإرث الإمبريالي البريطاني رغم الاعتماد المالي على إعانات لندن. والجدير بالذكر أن هذا التناقض بدأ يُحسم لصالح التقارب مع واشنطن، ولا سيما مع انطلاق مفاوضات السلام السرية المعروفة بـ"مشروع ألفا" (Project Alpha) (٣١)، والتي عكست رغبة إيزنهاور في استقرار الشرق الأوسط بعيداً عن الاستقطاب السوفيتي.

كانت الضغوط الإقليمية التي واجهها الملك الحسين بن طلال في كانون الثاني ١٩٥٦ اختباراً لقدرة الدولة الأردنية على المناورة بين استحقاقات السيادة وإكراهات التمويل؛ حيث حاولت محاور القاهرة ودمشق والرياض استبدال الإعانة البريطانية البالغة اثني عشر مليون جنيه إسترليني بتمويل عربي لدعم الدفاع عن الحدود. ورغم موافقة الملك على هذا المقترح، إلا أن التنافس التاريخي حال دون تحقيقه؛ فبينما استمر الهجوم الإعلامي الناصري، كانت السعودية الدولة الوحيدة التي أوفت بالتزاماتها، مما أبقى الأردن في حالة من الهشاشة المالية (٣٢)، وفي تلك الأثناء، أدرك رئيس الوزراء البريطاني أنطوني إيدن (Anthony Eden) أن اهتمام إيزنهاور منصباً على الصراع



العالمي ضد الاتحاد السوفيتي أكثر من إنقاذ العرش الهاشمي، معتبراً "الخطة العربية" استراتيجية سوفيتية مبطنة لتقويض النظام. وقد بلغت هذه التوترات ذروتها في الأول من آذار ١٩٥٦، حين اتخذ الملك قراره التاريخي بإقالة الجنرال غلوب باشا وهي الخطوة التي أثارت ذعراً في واشنطن؛ إذ أعرب جون فوستر دالاس (John Foster Dulles) (٣٣) عن مخافته من فقدان السيطرة على الجيش، في حين علق ريتشارد سانغر (Richard Sanger) بأن الملك "حزم جواهر تاجه مع أمتعة غلوب" وبنبرة تشاؤمية، رأى دالاس أن الملك الشاب بات في "طريق الخروج"، مقترحاً في تلك المرحلة إمكانية تقديم الملك سعود بن عبد العزيز كبديل للقيادة الروحية والسياسية للعرب (٣٤)

كان إطلاق "مبدأ إيزنهاور" (Eisenhower Doctrine) (٣٥) مطلع عام ١٩٥٧ بمثابة الصاعق الذي فجر الصراع الدستوري داخل الأردن؛ إذ اصطدم الملك الحسين برئيس وزرائه سليمان النابلسي الذي سعى للتقارب مع الاتحاد السوفيتي، مما دفع الملك لإقالته في العاشر من نيسان ١٩٥٧. وفي اليوم التالي مباشرة، وصف جون فوستر دالاس الوضع أمام مجلس الأمن القومي بـ "الأزمة النهائية"، مشككاً في قدرة الملك على ضمان ولاء الجيش، وعلى الصعيد البرلماني، واجه المبدأ الأمريكي مقاومة شرسة؛ إذ رفض عبد الله الريموي، وزير الدولة للشؤون الخارجية، نظرية "ملء الفراغ"، مؤكداً على نهج "الحياد الإيجابي" كسبيل وحيد للتحرر من النفوذ الاستعماري (٣٦) وبذات الحدة، أعلن النائب شفيق ارشيدات رفض "الحزب الوطني الاشتراكي" القاطع لأي تحالفات أجنبية، معتبراً التحرر الوطني والحياد ثوابت لا تقبل المساومة. وفي ذلك الإطار، أكد النائب الاشتراكي حكمت المصري أن المساعدات الاقتصادية مرفوضة إذا ما انتهكت السيادة أو قيدت الحريات، وامتدت المعارضه لتشمل جماعة الإخوان المسلمين التي حذر قاداتها في مؤتمر الثامن عشر من شباط ١٩٥٧ من التقلبات الأمريكية، مستذكّرين الدعم الأمريكي لـ "السرطان الصهيوني"، ومحذرين من أهداف واشنطن الرامية لتعزيز قبضتها العسكرية في البحر الأحمر وخليج العقبة (٣٧)

على صعيد المواقف الإقليمية، تلاققت الرؤية السعودية مع توجهات المملكة الأردنية الهاشمية حيال "مبدأ إيزنهاور"، حيث أبدى الطرفان موافقة مشروطة لم يكن دافعها الرئيس تعزيز القدرات الاقتصادية فحسب، بل كبح جماح المد الشيوعي وحركات التحرر القومي التي باتت تهدد بقاء الأنظمة الملكية. وبالنسبة للأردن تحديداً، مثل المشروع الأمريكي وسيلة حيوية لتأمين تدفقات مالية تتجاوز محدودية المساعدات العربية التي لم تكن تلبّي الاحتياجات التنموية والعسكرية آنذاك (٣٨) وميدانياً، شهدت الساحة الأردنية تصعيداً خطيراً بدأ في الثامن من نيسان ١٩٥٧ مع انطلاق مناورة عسكرية عُرفت بـ «عملية هاشم»، والتي رابضت وحداتها في محيط العاصمة عمّان. ورغم تأكيدات رئيس أركان الجيش علي أبو نوار بأن التحركات روتينية، إلا أن الملك الحسين استشعر فيها محاولة لفرض القوة تمهيداً لإزاحته ودمج الأردن في الجمهورية العربية المتحدة؛ فبادر بإصدار أوامر فورية بانسحاب القوات. وتفاقم التأزم السياسي ليفضي إلى استقالة حكومة سليمان النابلسي في العاشر من نيسان، وبلغت الأزمة ذروتها في الثالث عشر من نيسان باندلاع اضطرابات في معسكرات الزرقاء إثر شائعات حول مقتل الملك؛ مما دفع الحسين—الذي كان في الحادية والعشرين من عمره—للتوجه شخصياً للموقع واحتواء الموقف. وفي تلك الأثناء، تراجعت قوة عسكرية سورية كانت قد تحركت جنوباً لدعم المحاولة الانقلابية بعد ثبوت ولاء الجيش للعرش. وفي واشنطن، لخص دالاس أهمية الحدث، معتبراً صمود الملك انتكاسة خطيرة للعناصر المؤيدة للشيوعية في سوريا ومصر (٣٩)

نجح الملك حسين في تأطير الانقلاب كجزء من الصراع ضد الشيوعية، مما دفع دوايت إيزنهاور لوصفه بـ "الشاب الشجاع"، وتُرجم هذا التقدير بمنح الأردن عشرة ملايين دولار كمساعدات طارئة، أعقبها توجيه رئاسي في آب بتزويد الجيش بدبابات حديثة. ومع قيام "الجمهورية العربية المتحدة" في الأول من شباط ١٩٥٨، بادر الحسين لتحسين موقعه عبر إقامة "الاتحاد العربي" مع ابن عمه الملك فيصل الثاني بن غازي (٤٠) ملك العراق في عام ١٩٥٨؛ وهي خطوة نقلت الأردن من التردد إلى التحالف الإقليمي النشط لمواجهة المد الناصري، رغم التباين في الإمكانيات الاقتصادية لصالح بغداد. و أدى تمدد النفوذ المصري إلى سوريا لتفاقم الهواجس الغربية من طموحات جمال عبد الناصر، الذي اعتبره إيزنهاور تهديداً مباشراً بسبب اعتماده المتزايد على موسكو، محذراً من أن تراكم الديون للكرملين قد يفضي إلى "انفجار مرعب". وفي ظل هذا الإدراك لموقع الأردن كحاجز أخير أمام التطويق الناصري، وافق إيزنهاور عام ١٩٥٨ على تقديم دعم مالي بقيمة ٢٥ مليون دولار لتغطية حصة المملكة في ميزانية الاتحاد العربي؛ وهو قرار أكده الرئيس في برقية لـ نوري السعيد، معتبراً إياه دليلاً قاطعاً على التصميم الأمريكي لضمان نجاح هذا الاتحاد واستقرار العرش الهاشمي (٤١)



أحدثت الثورة العراقية عام ١٩٥٨^(٤٢) تحولاً جذرياً في العقيدة الأمنية الأمريكية تجاه الأردن، إذ كشف انهيار النظام الملكي في بغداد عن مخاطر الفراغ الاستراتيجي الذي قد يستغله جمال عبد الناصر أو النفوذ السوفيتي. وخلصت تقديرات واشنطن بالتنسيق مع القوات الإسرائيلية—إلى أن سقوط العرش الهاشمي سيعني حتماً تدخلاً إسرائيلياً في الضفة الغربية، مما قد يجر المنطقة إلى صدام إقليمي شامل؛ وبذلك غدا استقرار الأردن حجر زاوية في منع تمدد القوى الراديكالية وتجنب المواجهة المباشرة بين القطبين^(٤٣). وفي ذلك المناخ، جاءت زيارة الملك الحسين بن طلال لواشنطن في آذار ١٩٥٩ برفقة رئيس وزرائه سمير الرفاعي، لتكرس الشراكة الاستراتيجية؛ حيث أبدى إيزنهاور قلقاً من "الاختراق الأيديولوجي" للنخب، ولا سيما الأطباء. وأكد الجانب الأردني نجاعة حملة الملاحقة عام ١٩٥٨ ضد الشيوعيين، مع توضيح الملك أن البيئة الخصبة للشيوعية ناتجة عن الفجوات الطبقيّة والرغبة في تعويض التراجع الحضاري. واستثمر الرفاعي والملك التساؤلات الأمريكية حول القطاع الزراعي لطلب دعم إضافي يحول الأردن لنموذج استقرار، مشددين على ضرورة تحديث ترسانة الجيش المتهاككة منذ الحرب العالمية الثانية. وترجم إيزنهاور هذا الاهتمام بالضغط لتزويد الأردن بدبابات من طراز (M-47) بكلفة رمزية، كدليل على عمق الشراكة العسكرية^(٤٤)، ومع ذلك، اصطدمت هذه المكاسب بواقع إقليمي ملتهب؛ إذ هاجمت "الجمهورية العربية المتحدة" هذا التقارب ووصفته بالتبعية للإمبريالية. وأمام هذه الضغوط، قبل الملك استقالة سمير الرفاعي في أيار ١٩٥٩، وكلف هزاع المجالي بتشكيل الحكومة. غير أن التأزم بلغ ذروته باغتيال المجالي في أيلول ١٩٦٠؛ وهو الحادث الذي اتهم فيه الملك أطرافاً مرتبطة بجمال عبد الناصر. ورغم رسائل التعزية والتحذير من إيزنهاور لتفادي التصعيد، أبدى الملك حذراً سياسياً، مؤكداً التزامه بإبلاغ واشنطن مسبقاً بأي تحرك عسكري، مما عكس نضوجاً في إدارة الأزمات الإقليمية ضمن إطار التحالف مع الولايات المتحدة^(٤٥).

وفي السادس والعشرين من أيلول ١٩٦٠، شهد فندق "الدورف أستوريا" بنيويورك لقاءً مفصلياً بين دوايت إيزنهاور وجمال عبد الناصر على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة. استهدف الاجتماع تقليص حدة التوتر الناجم عن تداعيات أزمة السويس ورفض القاهرة لـ "مبدأ إيزنهاور"، إلا أن ملف سلامة الأراضي الأردنية فرض نفسه كمحور جوهري للمداوات، لا سيما عقب اغتيال هزاع المجالي. وسعت واشنطن من خلال هذا اللقاء إلى فرض تهدئة إقليمية تضمن استقرار الأردن بوصفه عنصراً حيوياً في الحسابات الاستراتيجية الدولية. ورغم استمرار التباين الأيديولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية و مصر^(٤٦)، أفضى الاجتماع إلى "هدنة باردة" منحت الملك الحسين بن طلال فضاءً سياسياً لإعادة ترتيب الأوراق الداخلية وتحصين الحكم ضد ضغوط الانقلابات الخارجية؛ مما كرس مكانة الأردن كلاعب مستقل ومحوري في السياسة الأمريكية بالشرق الأوسط.

المطلب الثالث: العلاقات الأمريكية الأردنية في عهد الرئيس الأمريكي جون كينيدي ١٩٦١-١٩٦٣

مع وصول جون ف. كينيدي (John F. Kennedy)^(٤٧) للسلطة مطلع عام ١٩٦١، تبنت واشنطن مقاربة جديدة تقوم على التقارب مع "القومية العربية" وبناء علاقة ودية مع جمال عبد الناصر من خلال تقديم مساعدات اقتصادية للجمهورية العربية المتحدة مقابل تخفيف حدة العداء تجاه إسرائيل، معتبراً أن زيارة ناصر لواشنطن قد تحقق "مزايًا كبيرة"^(٤٨)، إلا أن ذلك التوجه جاء على حساب الحلفاء التقليديين؛ إذ وجد الملك الحسين بن طلال نفسه في موقع أقل أولوية مقارنة بعهد إيزنهاور، مما فرض عليه إعادة بناء قنوات الاتصال مع الإدارة الجديدة وفقدان ميزة العلاقة الشخصية السابقة، وقد تكيف الملك مع هذا التحول عبر موازنة التهديدات الإقليمية؛ فبينما استمر في تعزيز قدرات الجيش—مؤمناً بأن السلام لا يتحقق إلا من "موقع قوة"، إلا أنه حافظ ط على قنوات اتصال سرية مع الجانب الإسرائيلي. وتزامن ذلك مع تحول في التحالفات بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦١؛ حيث تقارب الملك مع السعودية لمواجهة المد الثوري الناصري وتحركات عبد الكريم قاسم في العراق، باحثاً عن دعم "الجيران الأكثر ثراءً" لتحصين الجبهة الداخلية^(٤٩).

دخلت السياسة الأمريكية تجاه الأردن مرحلة شديدة التعقيد إثر اندلاع الثورة اليمنية في السادس والعشرين من أيلول ١٩٦٢^(٥٠) حيث اصطفت الملك الحسين إلى جانب السعودية لدعم الملكيين، معتبراً الثورة امتداداً للمشروع الناصري المهدّد للأنظمة الملكية. ورغم تعهد الحسين بدعم "الإمام المخلوع" عسكرياً، إلا أن انشقاق قائد القوة الجوية وعدد من الطيارين شكل انتكاسة معنوية لموقفه^(٥١). وفي المقابل، تبنت إدارة كينيدي موقفاً متردداً أفضى للاعتراف بالجمهورية اليمنية في التاسع عشر من كانون الأول ١٩٦٢؛ وهو ما فُسّر في عمان كانهيئ لـ جمال عبد الناصر، مما عمق فجوة الثقة مع واشنطن التي لم تكن مستعدة حينها للتضحية بعلاقتها مع القاهرة. وتفاقم المشهد عام ١٩٦٣ بتحويلات حادة في بنية التحالفات؛ إذ أطاح انقلاب شباط ١٩٦٣ في العراق بـ عبد الكريم قاسم، تلاه انقلاب



أذار ١٩٦٣ في سوريا، وصولاً لتوقيع اتفاق السابع عشر من نيسان ١٩٦٣ لإنشاء صيغة جديدة من "الجمهورية العربية المتحدة" تضم مصر والعراق وسوريا،^(٥٢) وهو ما عكس تحولاً في مكانة الأردن؛ إذ وجد الملك الحسين نفسه في حالة "عزلة استراتيجية" بين مطرقة المد الوحدي الثلاثي وسندان التردد الأمريكي، مما أثبت أن واشنطن في عهد كينيدي كانت تغلب مصلحة "الاحتواء عبر التقارب" مع الناصرية على حساب أمن حلفائها التقليديين، وفرض على الدبلوماسية الأردنية البحث عن خيارات أكثر براغماتية لضمان بقاء الدولة في محيط إقليمي بات يرى في النظام الملكي عقبة أمام الوحدة العربية.

مثل هذا التطور تهديداً استراتيجياً مباشراً للأردن؛ إذ وجد الملك الحسين نفسه أمام خطر "التطويق" من قبل محور وحدوي ذي توجهات ثورية، وهو ما انعكس داخلياً بانفجار مظاهرات عارمة في عمّان والقدس وإربد ناديت بالوحدة وناهضت العرش. وأمام هذا التحدي، أعلن الملك الأحكام العرفية موجهاً الجيش للسيطرة على الاضطرابات، وبالتوازي انتهج سياسة "احتواء" مرنة؛ فخفف من حدة خطابه تجاه جمال عبد الناصر، وأقال رئيس وزرائه عبد الله النل المناهض للقاهرة لامتناس السخط الشعبي.^(٥٣)

وفي خضم تلك التطورات، برزت مفارقة أساسية في الموقف الأمريكي تجلت في القبول الضمني باحتمالية سقوط نظام الملك حسين، مقابل السعي الحثيث لمنع أي تدخل إسرائيلي قد يفاقم الأزمة؛ إذ كشفت وثائق تلك الفترة أن إدارة كينيدي بدأت فعلياً بتهيئة الجانب الإسرائيلي للتعامل مع سيناريو "نهاية الملكية في الأردن"^(٥٤). وفي محاولة لاحتواء التوتر، التقى السفير الأمريكي في عمّان ويليام ماكومبر (William Macomber) بالملك في اليوم التالي، نافياً سعي واشنطن للإطاحة به، وهي التطمينات التي قابلها الحسين بتقدير حذر، مؤكداً قدرته على تجاوز الأزمة ذاتياً، ومحذراً من أن أي تدخل خارجي قد يُفسر داخلياً كعلامة ضعف للنظام، ومع ذلك، استمرت المداولات الأمريكية الإسرائيلية؛ ففي الثامن والعشرين من نيسان ١٩٦٣، أبلغ السفير هارمان (Avraham Harman) المسؤول الأمريكي جورج بول (George Ball) بأن حكومته ترى في إعلان الوحدة العربية "إعلان حرب" ضدها، محذراً من التداعيات الخطيرة لأي تغيير في البنية السياسية الأردنية. وفي المقابل، ساد تشكك لدى مسؤولين أمريكيين أمثال روبرت كومر (Robert Komer)، الذي رأى أن الدعم الإسرائيلي العلني للملك قد يمثل "قبلة موت" سياسية، كونه يغذي الاتهامات الداخلية والناصرية ضد شرعية العرش. وقد حسد ذلك حالة من التناقض الوجداني في السياسة الأمريكية تجاه الأردن؛ إذ كانت واشنطن تدير الأزمة بعقلية "إدارة الفوضى" لا "التحالف العضوي"، فبينما كانت مستعدة استراتيجياً للتضحية بالنظام الملكي إذا سار في ركاب القومية العربية، كانت تخشى ميدانياً من أن يؤدي انهياره إلى انفجار صراع إسرائيلي-عربي شامل لا ترغب في تحمل كلفته، مما جعل علاقتها بالملك حسين في تلك المرحلة علاقة محكومة بالضرورات الأمنية المؤقتة أكثر من الالتزامات السياسية الدائمة^(٥٥).

ومع انقضاء أزمة نيسان ١٩٦٣ دون سقوط النظام الأردني، بدأت ملامح تحوّل تدريجي في الموقف الأمريكي تتبلور؛ مدفوعة بإدراك متزايد داخل دوائر صنع القرار في واشنطن بأن استقرار الأردن لم يعد مسألة هامشية، بل ركيزة أساسية في توازنات الشرق الأوسط. فقد أثبتت التطورات المتلاحقة—من الثورة اليمنية وانقلابات العراق وسوريا، وصولاً إلى احتمالات قيام وحدة عربية ثورية—أن أي انهيار للعرش الهاشمي سيؤدي إلى سلسلة تداعيات إقليمية يصعب احتواؤها. وفي هذا السياق، برزت وثيقة صادرة عن البيت الأبيض في حزيران ١٩٦٣ بوصفها نقطة انعطاف استراتيجي؛ إذ نصت صراحةً على أن دعم الأردن يستند إلى قناعة مفادها أن: "سقوط الأردن سيؤدي إلى اضطرابات خطيرة في المنطقة"، وأن نظام الملك حسين يمثل "أفضل فرصة لتحقيق الاستقرار"^(٥٦).

تعزز هذا التوجه الاستراتيجي في خريف العام ذاته، وتحديداً في تشرين الأول ١٩٦٣، حين أصدر وزير الخارجية دين راسك (Dean Rusk) توجيهات حاسمة للدبلوماسيين الأمريكيين، اعتبر فيها استقرار الأردن وسلامة نظامه هدفاً مركزياً للسياسة الأمريكية؛ إذ نصت التوجيهات على أن: "أي محاولة للإطاحة بالملك حسين تمس المصالح الحيوية للولايات المتحدة"، وهو ما مثل أعلى سقف للالتزام السياسي الأمريكي تجاه الأردن في تلك الحقبة. وقد كشفت هذه اللغة الدبلوماسية عن تحول في تقييم واشنطن لدور الملك، الذي انتقل من صفة الحليف التقليدي إلى "ركيزة الاستقرار الإقليمي"، خاصة مع تعثر مشاريع الوحدة العربية وتصادم التنافس البيني داخل المعسكر القومي^(٥٧) وبالتوازي مع ذلك التحول، أعاد الملك الحسين صياغة استراتيجيته الخارجية استجابةً لدروس أزمات ١٩٦٢—١٩٦٣ وتذبذب الدعم الأمريكي خلالها، إذ أدرك أن الارتهان المطلق لقرار واشنطن لم يعد ضماناً كافية للبقاء، وفي خطوة ذات دلالة استراتيجية عميقة، بادر الملك إلى إقامة علاقات رسمية مع الاتحاد السوفيتي في آب ١٩٦٣، في خروج لافت عن الاصطفاف التقليدي المطلق خلف المعسكر الغربي، ولم يكن ذلك التحرك يستهدف القطيعة مع



واشنطن بقدر ما كان أداة لتعزيز هامش المناورة وتوسيع خيارات الدولة في بيئة إقليمية شديدة التقلب، مع بقاء اليقين لديه بأن الولايات المتحدة تظل الشريك الأكثر تأثيراً في حماية العرش تجاه التهديدات الوجودية^(٥٨) وهو ما يبرهن على نزوح العقيدة السياسية الأردنية في تلك المرحلة؛ حيث انتقل الملك من سياسة "الاحتواء بالحليف" إلى سياسة "تعدد الأقطاب الوظيفي لتحقيق التزامات أوضح من واشنطن، مما دفع الإدارة الأمريكية بدافع القلق من التمدد السوفيتي إلى رفع درجة التزامها بأمن الأردن، لتتحول العلاقة من تبعية مفروضة إلى شراكة اضطرارية فرضتها موازين القوى في الحرب الباردة.

المطلب الرابع: العلاقات الأمريكية الأردنية في عهد الرئيس الأمريكي ليندون جونسون ١٩٦٤-١٩٦٩

مع انتقال السلطة إلى الرئيس ليندون جونسون (Lyndon B. Johnson)^(٥٩) في تشرين الثاني ١٩٦٣، اتخذت السياسة الأمريكية تجاه الأردن طابعاً أكثر مباشرة؛ حيث سعت الإدارة الجديدة لإعادة تثبيت موقع الملك حسين ضمن منظومة الحلفاء، مع الحفاظ على توازن دقيق لا يضر بالعلاقات مع إسرائيل في ظل تصاعد الدور الناصري^(٦٠)، وفي ذلك الإطار، شارك الأردن في القمة العربية بالقاهرة بين ١٣ و ١٧ كانون الثاني ١٩٦٤، بدعوة من جمال عبد الناصر، وبحضور ممثلين عن مصر وسوريا والعراق والسعودية. وقد أسفرت القمة عن تأسيس "القيادة العربية الموحدة" والإعلان عن "منظمة التحرير الفلسطينية" (PLO) برئاسة أحمد الشقيري. ورغم أن هذه المشاركة منحت الملك شرعية عربية، إلا أنها فرضت عليه التزامات سياسية وعسكرية قيدت هامش حركته المستقلة، وقد رصد السفير الأمريكي في عمان تشارلز بارنز (Charles Barnes) ذلك التحول في تقرير لوزارة الخارجية، مشيراً إلى أن الأردن لم يعد معزولاً، وأن الملك اكتسب مكانة داخل "النادي العربي"، لكنه استدرك بأن هذا القبول يفرض التزامات اجبرته على اتخاذ مواقف "لا تتفق مع تقديره الخاص، وهو ما عكس إدراكاً أمريكياً للمأزق الأردني بين ضغوط العمل العربي المشترك ومتطلبات العلاقة الاستراتيجية مع واشنطن^(٦١)

وفي سياق تعزيز الروابط الثنائية، وجه الرئيس جونسون رسالة للملك حسين عبر فيها عن تقديره لجهوده، قائلاً: "على الرغم من أنني لم أزر الأردن، إلا أنني أشعر أنني أعرف بلدك جيداً"، مضيفاً أنه بينما كان هناك شك سابق في تجاوز الأردن للعقبات، إلا أن قيادة الملك أثبتت أنها "لا تعرف المستحيل، وقد استثمر الملك هذه الإيجابية ليعلن عزمه زيارة الولايات المتحدة، سعياً لتأمين ضمانات بشأن المساعدات الأمريكية التي كانت تشكل حينها نحو ثلث الموازنة الأردنية، بقيمة بلغت حوالي ٤١ مليون دولار^(٦٢)

في الرابع عشر من نيسان ١٩٦٤، عُقد لقاء رسمي بين الرئيس الأمريكي ليندون جونسون والملك حسين في البيت الأبيض، و تناولت المباحثات في بدايتها مسألة المساعدات الاقتصادية والعسكرية، قبل أن تنتقل سريعاً إلى بحث التوترات الإقليمية. وخلال الاجتماع، قدم الملك حسين عرضاً حاداً للموقف العربي، مشيراً إلى ما وصفه بـ "الاستفزازات الإسرائيلية، بما في ذلك مشاريع تحويل المياه والتوسع الإقليمي"، بل وذهب إلى حد وصف إسرائيل بأنها "الطفل المدلل على حساب العرب وعلى حساب الولايات المتحدة، وفي المقابل، أكد جونسون أن الولايات المتحدة سعت إلى التعامل مع كل من الأردن وإسرائيل على قدم المساواة، مشيراً إلى حجم المساعدات المقدمة للأردن، والتي تجاوزت ٤٠ مليون دولار في العام السابق^(٦٣)

غير أن هذا التوازن لم يكن مستقراً، إذ أظهرت المراسلات الداخلية داخل الإدارة الأمريكية، لا سيما تلك التي كتبها روبرت كומר، قلقاً متزايداً من احتمال توجه الأردن نحو الاتحاد السوفيتي في حال استمرار التردد الأمريكي. فقد أشار كומר إلى أن "حسين في مأزق... وإذا لم يتصرف كعربي ملتزم، فإنه يعرض عرشه للخطر"، كما أوصى بضرورة تزويد الأردن بالسلاح، ليس فقط لدعمه، بل أيضاً "لمنع تطويق إسرائيل^(٦٤)

وفي تموز ١٩٦٤، نقل روبرت كומר في مذكرة إلى ماكجورج بندي قلق الإدارة الأمريكية من تنامي التوتر، مشيراً إلى أن إسرائيل قد بدأت بالصراخ في إشارة إلى تصاعد القلق الإسرائيلي من التحركات العربية، بما في ذلك دور الأردن في مشاريع تحويل المياه. كما أشار كומר إلى أن استمرار هذا المسار قد يدفع إسرائيل إلى اتخاذ إجراءات عسكرية استباقية، الأمر الذي من شأنه أن يضع الأردن في مواجهة مباشرة، رغم محدودية قدراته العسكرية مقارنة بإسرائيل. وفي ظل تلك المعطيات، سعت الإدارة الأمريكية إلى احتواء التصعيد عبر مزيج من الضغوط الدبلوماسية والتطمينات الأمنية. فقد أكد جورج بول (George Ball)، خلال لقاء مع الوفد الأردني، أن الولايات المتحدة تدرك المخاوف الأمنية للأردن، إلا أنها في الوقت ذاته حذرت من الانجرار إلى سباق تسلح إقليمي، ومع ذلك، أضاف بول أن الوجود العسكري الأمريكي، وخاصة الأسطول السادس في البحر المتوسط، يوفر للأردن مظلة ردع غير مباشرة^(٦٥)



غير أن تلك التطمينات لم تكن كافية لتهدئة مخاوف الملك حسين، الذي ظل مقتنعاً بأن التهديد الإسرائيلي يتجاوز قدرة الأردن على التعامل معه منفرداً، وقد عبّر عن هذا القلق خلال لقاءاته مع المسؤولين الأمريكيين، مشيراً إلى أن استمرار التفوق العسكري الإسرائيلي، خاصة في مجالات الطيران والتكنولوجيا، يخلق اختلالاً خطيراً في ميزان القوى، وفي ذلك السياق، حرص حسين على استخدام ورقة التوازن الدولي، حيث لوح بإمكانية اللجوء إلى الاتحاد السوفيتي للحصول على السلاح، وهو ما أثار قلقاً متزايداً داخل الإدارة الأمريكية، التي كانت تخشى من تحول الأردن إلى ساحة نفوذ للأخيرة، وقد انعكس هذا القلق بوضوح في مذكرة أعدتها والت روستو (Walt Rostow)، أكد فيها أن فقدان الأردن لصالح السوفييت سيؤدي إلى تقويض التوازن الإقليمي و تعريض إسرائيل لضغوط إضافية، وفي ضوء ذلك، أوصى روستو بضرورة الحفاظ على الأردن داخل الفلك الغربي بأي ثمن معقول^(٦٦)

ومع اقتراب نهاية عام ١٩٦٤، بدأ يتضح أن السياسة الأمريكية تجاه الأردن لم تعد قائمة على الحذر فقط، بل أخذت تتجه نحو إدارة نشطة للتوازن الإقليمي، إلا أن هذا التوازن ظل هشاً، حيث أظهرت التطورات اللاحقة في عامي ١٩٦٥-١٩٦٦ أن الضغوط المتزايدة، سواء من داخل النظام العربي أو من إسرائيل، ستدفع الأردن تدريجياً نحو موقع أكثر خطورة، خاصة مع تصاعد سباق التسلح وتزايد احتمالات المواجهة العسكرية.

ومع دخول عام ١٩٦٥، بدأت ملامح تحول أكثر حدة في طبيعة العلاقات الأردنية-الأمريكية، حيث انتقلت من إطار الاحتواء السياسي إلى إدارة أزمة تسليح حقيقية. فقد أصبح واضحاً أن سياسة التوازن التي حاولت واشنطن الحفاظ عليها باتت مهددة، خاصة في ظل تصاعد الضغوط العربية على الأردن، وتزايد القلق الإسرائيلي من أي تعزيز للقدرات العسكرية العربية. وصعد الملك حسين من مطالبه العسكرية، مركزاً بشكل خاص على الحصول على طائرات مقاتلة حديثة، وفي مقدمتها F-104 Starfighter، لتعويض الفجوة المتزايدة في القوة الجوية مقارنة بإسرائيل^(٦٧). وقد أبلغ المسؤولين الأمريكيين بشكل مباشر أن استمرار هذا الاختلال يضع الأردن في موقع ضعف استراتيجي، لا سيما في ظل التزاماتها العربية بعد قمة القاهرة ١٩٦٤. وفي المقابل، تعاملت الإدارة الأمريكية مع هذه المطالب بحذر شديد، حيث أظهرت المراسلات الداخلية تبايناً واضحاً في المواقف. فقد رأت وزارة الدفاع بقيادة روبرت ماكنمارا أن تلبية الطلب الأردني قد تكون ضرورية للحفاظ على استقرار النظام، في حين حذرت وزارة الخارجية من أن تزويد الأردن بأسلحة متطورة قد يؤدي إلى تصعيد سباق التسلح، ويزيد من الضغوط الإسرائيلية على واشنطن^(٦٨)

وفي هذا الإطار، قدمت وزاره الخارجية الأمريكية تحليلاً صريحاً للوضع، مؤكدة أن الأردن لا يطلب السلاح فقط لأغراض دفاعية، بل أيضاً للحفاظ على موقعه داخل النظام العربي. وهو ما يعكس إدراك الإدارة الأمريكية أن المساعدات العسكرية لم تعد مجرد أداة دفاعية، بل وسيلة سياسية لبقاء النظام الأردني. وفي الوقت نفسه، استخدم الملك حسين ورقة الضغط السوفيتي بشكل أكثر وضوحاً، حيث أشار إلى إمكانية الحصول على طائرات MiG-21 من الاتحاد السوفيتي، وهو ما أثار قلقاً متزايداً داخل واشنطن. وقدّرت وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) أن هذا الخيار، رغم مخاطره، يبقى مطروحاً في حال استمرار التردد الأمريكي^(٦٩)

وقد دفع هذا التطور الإدارة الأمريكية إلى إعادة تقييم موقفها، خاصة في ظل الخشية من أن يؤدي أي تقارب أردني-سوفيتي إلى توسيع النفوذ السوفيتي في المشرق العربي و تقويض الأنظمة الحليفة للولايات المتحدة و لإخلال بالتوازن العسكري مع إسرائيل وفي ظل هذه المعطيات، برز اتجاه داخل الإدارة الأمريكية يقوم على الربط بين تسليح الأردن وإسرائيل. ففي فبراير ١٩٦٥، طرح كומר مقترحاً يقوم على أن: "بيع السلاح للأردن يوفر مبرراً لبيعه لإسرائيل أيضاً." وقد شكل هذا الطرح أساساً لتحول مهم في السياسة الأمريكية، حيث لم تعد تهدف إلى الحد من التسلح، بل إلى إدارته ضمن إطار توازن محسوب^(٧٠)

رغم ذلك، استمر التردد الأمريكي طوال عام ١٩٦٥، حيث فضّل الرئيس ليندون جونسون تأجيل اتخاذ قرار نهائي بشأن صفقة الطائرات، خاصة في ظل اقتراب الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ١٩٦٤، والخشية من ردود فعل الكونغرس المؤيد لإسرائيل. وخلال هذه الفترة، لجأت الإدارة الأمريكية إلى أسلوب "التطمين المؤقت"، حيث تم إرسال رسائل غير مباشرة إلى الملك حسين تحثه على تأجيل قراره بشأن التسلح، مع التأكيد على استمرار الدعم الأمريكي. إلا أن هذه السياسة لم تكن كافية لتهدئة المخاوف الأردنية. ومع مطلع عام ١٩٦٦، وصلت الأزمة إلى نقطة حاسمة. فقد أصبحت الإدارة الأمريكية مقتنعة بأن استمرار التأجيل قد يدفع الأردن فعلياً إلى التوجه نحو الاتحاد السوفيتي. وفي هذا السياق، أشار والت روستو إلى أن الحفاظ على الأردن ضمن الفلك الغربي يتطلب اتخاذ قرار حاسم، مؤكداً أن: "خسارة الأردن ستكون أكثر كلفة من تسليحه." وعلى هذا الأساس، اتخذت الولايات المتحدة قرارها



في ٢٦ فبراير ١٩٦٦ بالموافقة على تزويد الأردن بـ ٢٠ طائرة F-104 Starfighter، في خطوة اعتُبرت تحولاً نوعياً في العلاقات الثنائية^(٧١)

إلا أن هذه الصفقة جاءت ضمن إطار مشروط، حيث اشترطت واشنطن على الأردن: عدم اللجوء إلى السلاح السوفيتي و ضبط الإنفاق العسكري و الحفاظ على سرية الصفقة و الالتزام بعدم التصعيد ضد إسرائيل، كما تم تحديد موعد التسليم مبدئياً في ديسمبر ١٩٦٧، وهو ما يعكس استمرار الحذر الأمريكي حتى في لحظة الموافقة. و في المقابل، لم تمر هذه الصفقة دون رد فعل إسرائيلي، حيث أبدت تل أبيب قلقاً واضحاً من أي تعزيز للقدرات العسكرية الأردنية. إلا أن الإدارة الأمريكية سعت إلى احتواء هذا القلق عبر تقديم تلميحات موازية، و ضمان استمرار التفوق العسكري الإسرائيلي. وعلى المستوى الاستراتيجي، تكشف هذه المرحلة أن السياسة الأمريكية تجاه الأردن قد انتقلت بشكل واضح من مرحلة الاحتواء إلى مرحلة إدارة التوازن إذ أصبح الأردن جزءاً من معادلة أوسع شملت ضبط الصراع العربي-الإسرائيلي و احتواء النفوذ السوفيتي^(٧٢)

أدرك الملك حسين أن هذا التوازن الاستراتيجي هش بطبيعته، وأن أي خلل فيه—سواء من الجانب الإسرائيلي أو المنظومة العربية—قد يزعج بالأردن في مواجهة تتجاوز قدراته الذاتية. وبدأت ملامح هذا الاختلال تتبلور بوضوح أواخر عام ١٩٦٦، في ظل تصاعد الاشتباكات الحدودية و تنامي نشاط الفدائيين الفلسطينيين انطلاقاً من الضفة الغربية، وبلغ التآزم ذروته في الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٦٦، حين شنت القوات الإسرائيلية هجوماً واسعاً على قرية السموع في الضفة الغربية، فيما عُرف بـ "عملية السموع" (Samu Raid)؛ بذريعة الرد على العمليات الفدائية. وقد مثل هذا الهجوم انعطافاً خطيراً في المشهد الأردني؛ إذ كشف ميدانياً عن محدودية قدرة الجيش على صد عدوان إسرائيلي شامل، مما فجر موجة غضب عارمة في الشارع الأردني والعربي. وعلى إثر ذلك، واجه الملك ضغوطاً داخلية غير مسبوقه و اتهامات بالتقصير في حماية السيادة، وهو ما رصده تقرير أمريكي أكد أن "مكانة الملك حسين اهتزت بشدة بعد أحداث السموع"، وأنه بات أكثر انكشافاً أمام الضغوط القومية الراديكالية^(٧٣)

اضطر الملك حسين، تحت وطأة الضغوط الشعبية و الالتزامات القومية، لتجاوز التحذيرات الأمريكية بالحياد، و وقع اتفاقية الدفاع المشترك مع جمال عبد الناصر في القاهرة في الثلاثين من أيار ١٩٦٧، واضعاً الجيش الأردني تحت قيادة الفريق عبد المنعم رياض. ومع اندلاع الحرب في الخامس من حزيران ١٩٦٧، انخرط الأردن في المواجهة التي انتهت بخسارته الاستراتيجية لـ الضفة الغربية و القدس الشرقية، و فقدان ثلث أراضيه، و أفرزت نتائج الحرب "إعادة تقييم" أمريكية عاجلة؛ إذ أدركت واشنطن أن إضعاف النظام الأردني سيخلق فراغاً سياسياً يخدم الاتحاد السوفيتي و القوى الراديكالية. و بناءً عليه، استأنفت الولايات المتحدة دعمها السياسي و الاقتصادي للأردن كضرورة استراتيجية للحفاظ على استقرار الملك حسين و منع انهيار توازنات المنطقة^(٧٤)

برزت تحديات جديدة أمام الأردن مع دخول عام ١٩٦٨، تمثلت في تصاعد نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية و الفصائل المسلحة داخل الأراضي الأردنية، خاصة بعد معركة الكرامة (٢١ آذار ١٩٦٨)، التي خاضتها القوات الأردنية و الفدائيون ضد الجيش الإسرائيلي. و رغم أن المعركة لم تغير موازين القوى عسكرياً، إلا أنها عززت مكانة الفدائيين داخل الأردن، و رفعت من شعبيتهم في الشارع العربي، وهو ما خلق حالة من ازدواجية السلطة داخل الدولة الأردنية. و تابعت الولايات المتحدة بقلق تزايد نفوذ الفصائل المسلحة، خشية أن يؤدي ذلك إلى تقويض سلطة الدولة الأردنية، و فتح المجال أمام تدخلات خارجية. و دخلت العلاقات الأردنية-الأمريكية في عام ١٩٦٩ مرحلة أكثر حساسية، في ظل تصاعد التوتر بين الدولة الأردنية و المنظمات الفلسطينية. فقد أصبح واضحاً أن الأردن يواجه تحدياً داخلياً حقيقياً، يتمثل في فقدان السيطرة الكاملة على أراضيه. و في هذا الإطار، واصلت الولايات المتحدة دعمها للملك حسين، معتبرة أن الأردن كطرف محوري في أي حل سياسي يتعلق بالضفة الغربية، خاصة بعد طرح مشاريع التسوية الدولية^(٧٥)

و بحلول نهاية عهد الرئيس ليندون جونسون في كانون ١٩٦٩، كانت العلاقات الأردنية-الأمريكية قد شهدت حالة من الفتور الواضح. فعلى الرغم من استمرار الولايات المتحدة في تقديم المساعدات الاقتصادية و العسكرية للأردن، شعر الملك حسين بنوع من التهميش، بل وبخيبة أمل من الموقف الأمريكي. وقد تلاشت حالة الدفء الشخصي التي ميّزت العلاقات منذ عهد أيزنهاور، ليحل محلها قدر من الجفاء، يعود في جزء منه إلى اختلافات في الأسلوب و الشخصية، حيث اعتُبر افتقار جونسون للتعاطف و الاستجابة عاملاً ساهم في تعزيز شعور الملك بالعزلة، و مع ذلك، لم تُصنّف الدوائر الأمريكية الملك حسين كقائد راديكالي، بل استمرت في النظر إليه كحليف معتدل، رغم مشاركته



في حرب ١٩٦٧، غير أن المسؤولين الأمريكيين رأوا في الوقت ذاته أن توقعاته من الولايات المتحدة كانت تتجاوز حدود ما يمكن تحقيقه عملياً^(٧٦)

الخاتمة

مثلت العلاقات الأردنية-الأمريكية خلال الفترة (١٩٤٥-١٩٦٩) مثلت نموذجاً فريداً لإدارة الأزمات في بيئة جيوسياسية شديدة التعقيد، حيث نجح الأردن في تحويل موقعه الجغرافي واستقراره السياسي إلى "أصول استراتيجية" لا يمكن لواشنطن الففز عليها. وقد أثبتت الدراسة أن هذه العلاقة لم تكن تحالفاً تقليدياً مبنياً على تطابق الرؤى، بل كانت "ضرورة وظيفية" فرضتها إكراهات الحرب الباردة وضرورات احتواء المد الراديكالي في المنطقة. ورغم تذبذب مستويات الدعم الأمريكي وتأثره بالانحياز لواشنطن تجاه إسرائيل، إلا أن القيادة الهاشمية أظهرت براعة فائقة في المناورة للحفاظ على كيان الدولة. وبحلول نهاية الستينيات، تحول الأردن من منطقة نفوذ بريطاني موروث إلى شريك استراتيجي مستقل ومحوري في الحسابات الأمريكية بالشرق الأوسط. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة

١. أثبت البحث أن التصور الاستراتيجي الأمريكي تجاه الأردن انتقل من رؤيته كمجرد "ملحق للنفوذ البريطاني" في عهد ترومان، إلى اعتباره "ضرورة جيوسياسية" لا يمكن الاستغناء عنها بحلول نهاية عهد جونسون. هذا التحول لم يكن نتاج تطابق قيمي، بل نتيجة إدراك واشنطن أن استقرار العرش الهاشمي هو الضمانة الوحيدة لمنع حدوث فراغ استراتيجي قد تملؤه القوى الراديكالية أو النفوذ السوفيتي.
٢. كشفت الدراسة عن حنكة القيادة الهاشمية، متمثلة بالملك عبد الله الأول ثم الملك الحسين بن طلال، في توظيف "الجغرافيا السياسية" للأردن كأداة ضغط ودبلوماسية. فقد نجح الملك الحسين، رغم صغر سنه ومحدودية موارد بلاده، في الحفاظ على توازن دقيق بين استحقاقات الهوية القومية (خاصة في أزمات ١٩٥٧ و ١٩٦٣) وبين ضرورات التحالف الاستراتيجي مع الغرب لتأمين بقاء الدولة.
٣. لم تكن المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية (مثل برنامج النقطة الرابعة وصفقة طائرات F-104) مجرد دعم تنموي، بل كانت أداة "ارتباط بنيوي" استهدفت واشنطن من خلالها مؤسسة الولاء السياسي الأردني للمعسكر الغربي، بينما استخدمها الأردن لتعزيز سيادته وتقليص اعتماده التاريخي على بريطانيا.
٤. ظل "العامل الإسرائيلي" يمثل التحدي الأكبر والحلقة الأكثر تعقيداً في هذه العلاقة. فقد أثبتت أحداث (قبية، والسموع، وحرب ١٩٦٧) أن الالتزام الأمريكي بأمن الأردن كان يصطدم دائماً بالالتزام الأمريكي المطلق بتفوق إسرائيل، مما وضع الدبلوماسية الأردنية في اختبارات قاسية للموازنة بين حليف استراتيجي (واشنطن) وعدو مدعوم من ذات الحليف.
٥. رغم نكسة حزيران ١٩٦٧ وما خلفته من جفاء شخصي في عهد جونسون، إلا أن العلاقة خرجت من تلك المرحلة وهي تتسم بـ "الشراكة الاضطرارية"؛ حيث تيقنت واشنطن أن الأردن القومي والمستقر هو "صمام الأمان" الإقليمي الذي يمنع انفجار الشرق الأوسط برؤيته.

الهوامش

١. هاري س. ترومان هو رجل دولة أمريكي شغل منصب الرئيس الثالث والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (١٩٤٥-١٩٥٣)، وتولى الحكم في مرحلة انتقالية حاسمة عقب وفاة الرئيس فرانكلين روزفلت أثناء الحرب العالمية الثانية. ارتبط اسمه بإعادة تشكيل النظام الدولي بعد الحرب، حيث لعب دوراً مركزياً في إنهاء الحرب العالمية الثانية، وإطلاق السياسة الخارجية الأمريكية المعاصرة، خاصة عبر ما يُعرف بـ "مبدأ ترومان" الذي هدف إلى احتواء التوسع الشيوعي، وهو ما شكّل بداية الحرب الباردة، كما أسهم في تأسيس مؤسسات دولية وتحالفات مثل الأمم المتحدة وحلف الناتو، وأشرف على سياسات اقتصادية لإعادة إعمار أوروبا (مشروع مارشال)، مما جعله أحد أبرز صانعي النظام الدولي في النصف الثاني من القرن العشرين، للمزيد ينظر

Robert H. Ferrell, Harry S. Truman: A Life (Columbia: University of Missouri Press, 1994), pp.1-6



٢. فرانكلين روزفلت (١٨٨٢-١٩٤٥) هو الرئيس الثاني والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية، قاد البلاد خلال الكساد العظيم عبر برنامج "الصفقة الجديدة"، كما كان له دور محوري في قيادة الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية، وأسهم في تشكيل النظام الدولي بعد الحرب. للمزيد ينظر

Jean Edward Smith, FDR (New York: Random House, 2007).pp.1-9

٣. خطة مارشال (١٩٤٧-١٩٥١) هي برنامج اقتصادي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة إعمار أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وهدفت إلى تقديم مساعدات مالية وتقنية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي ومنع انتشار الشيوعية في القارة الأوروبية، وقد مثلت أحد أهم أدوات السياسة الخارجية الأمريكية في بدايات الحرب الباردة وأسهمت في تسريع التعافي الاقتصادي الأوروبي وتعزيز النفوذ الأمريكي عالمياً. للمزيد ينظر

Michael J. Hogan, The Marshall Plan: America, Britain, and the Reconstruction of Western Europe, 1947-1952 (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), p.52.

4. McCullough, David G. Truman. New York: Simon & Schuster, 1992.Pp 41-42

٥. الملك عبد الله بن الحسين (١٨٨٢-١٩٥١) هو أول ملوك المملكة الأردنية الهاشمية ومؤسسها، تولى الحكم منذ تأسيس إمارة شرق الأردن عام ١٩٢١ تحت الانتداب البريطاني، ثم قاد عملية الاستقلال عام ١٩٤٦ وتحويل الإمارة إلى المملكة الأردنية الهاشمية. يُعد من أبرز القادة العرب في القرن العشرين، حيث لعب دوراً مهماً في السياسة العربية والإقليمية، خاصة في قضايا الوحدة العربية والصراع العربي-الإسرائيلي، وساهم في بناء مؤسسات الدولة الأردنية الحديثة، للمزيد ينظر

Mary C. Wilson, King Abdullah, Britain and the Making of Jordan (Cambridge: Cambridge University Press, 1987),pp.19-22

6. Lockman, Zachary. Contending Visions of the Middle East: The History and Politics of Orientalism. New York: Cambridge University Press, 2004.p.76

٧. كلارك كليفورد (١٩٠٦-١٩٩٨) هو رجل دولة أمريكي ومستشار سياسي بارز، شغل منصب وزير الدفاع الأمريكي (١٩٦٨-١٩٦٩)، وكان من أبرز المقربين إلى الرئيس هاري ترومان، حيث لعب دوراً مهماً في صياغة السياسات الأمريكية خلال بدايات الحرب الباردة، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والاعتراف بإسرائيل. كما عُرف بتأثيره الكبير داخل البيت الأبيض كمستشار استراتيجي في القضايا السياسية والعسكرية. للمزيد ينظر

Clark Clifford, Counsel to the President: A Memoir (New York: Random House, 1991),p. 134.

٨. مبدأ ويلسون (١٩١٨) هو مجموعة من المبادئ التي أعلنها الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون خلال الحرب العالمية الأولى، وتُعرف بـ"النقاط الأربع عشرة"، وهدفت إلى تحقيق سلام عادل ودائم بعد الحرب. ركزت هذه المبادئ على حق الشعوب في تقرير مصيرها، وحرية الملاحة، وخفض التسلح، وإنشاء منظمة دولية (عصبة الأمم) لضمان الأمن الجماعي، وقد شكّل هذا المبدأ أساساً مهماً في تطور النظام الدولي الحديث. للمزيد ينظر

Arthur S. Link, Wilson: The Struggle for Neutrality, 1914-1915 (Princeton: Princeton University Press, 1960), pp.212-213

9. Offner, Arnold A. Another Such Victory: President Truman and the Cold War, 1945-1953. Stanford: Stanford University Press, 2002.p.123

١٠. مبدأ ترومان (١٩٤٧) هو سياسة أمريكية أعلنها الرئيس هاري ترومان بهدف احتواء التوسع الشيوعي بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة في أوروبا والشرق الأوسط. نصّ المبدأ على تقديم الدعم الاقتصادي والعسكري للدول المهددة بالشيوعية، وبدأ تطبيقه فعلياً بمساعدة كلٍّ من اليونان وتركيا، ويُعد من الركائز الأساسية في نشوء الحرب الباردة وتشكّل السياسة الخارجية الأمريكية الحديثة، للمزيد ينظر



Walter LaFeber, America, Russia, and the Cold War, 1945–2006 (New York: McGraw-Hill, 2008), pp.54-55

١١. حاييم وايزمان (١٨٧٤-١٩٥٢) هو كيميائي وسياسي صهيوني بارز، ويُعد من أبرز قادة الحركة الصهيونية في القرن العشرين، حيث لعب دوراً رئيسياً في الحصول على وعد بلفور (١٩١٧) من الحكومة البريطانية، كما أسهم في الجهود الدبلوماسية لتأسيس دولة إسرائيل، وأصبح أول رئيس لها عام ١٩٤٩ وكان له تأثير كبير في توجيه العلاقات البريطانية-الصهيونية خلال فترة الانتداب، للمزيد ينظر

Jehuda Reinharz, Chaim Weizmann: The Making of a Zionist Leader (New York: Oxford University Press, 1985), pp.3-11

١٢. المحرقة (الهولوكوست) (١٩٣٣-١٩٤٥) هي جريمة إبادة جماعية نفذها النظام النازي في ألمانيا بقيادة أدولف هتلر، واستهدفت بشكل رئيسي اليهود الأوروبيين، إضافة إلى جماعات أخرى مثل الغجر والمعاقين والمعارضين السياسيين. أسفرت عن مقتل نحو ستة ملايين يهودي ضمن سياسة ممنهجة اعتمدت على القتل الجماعي، ومعسكرات الاعتقال والإبادة، وتُعد من أخطر الجرائم في التاريخ الحديث، كما شكّلت نقطة محورية في دراسات التاريخ وحقوق الإنسان والقانون الدولي، للمزيد ينظر

Saul Friedländer, Nazi Germany and the Jews, Volume I: The Years of Persecution, 1933–1939 (New York: HarperCollins, 1997), pp.156-158

١٣. دين أنتشيسون (١٨٩٣-١٩٧١) هو رجل دولة ودبلوماسي أمريكي، شغل منصب وزير الخارجية (١٩٤٩-١٩٥٣) في عهد هاري ترومان، وكان من أبرز مهندسي السياسة الخارجية الأمريكية خلال بدايات الحرب الباردة، حيث أسهم في صياغة سياسة الاحتواء، ودعم تنفيذ مبدأ ترومان وخطة مارشال، كما لعب دوراً رئيسياً في تأسيس حلف الناتو، واستمر تأثيره في السياسة الأمريكية حتى وفاته للمزيد ينظر

Robert L. Beisner, Dean Acheson: A Life in the Cold War (New York: Oxford University Press, 2006)pp.3-5

14. Pierce, Ann Rice. Woodrow Wilson and Harry Truman: Mission and Power in American Foreign Policy. Westport, CT: Praeger, 2003.P.88

١٥. الشريف حسين بن علي (١٨٥٣-١٩٣١) هو قائد عربي بارز وشريف مكة، قاد الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ ضد الدولة العثمانية بدعم بريطاني، وسعى إلى إقامة دولة عربية مستقلة. يُعد من أبرز الشخصيات في تاريخ القومية العربية، حيث أسهم في تفكك الحكم العثماني في المشرق العربي، كما أصبح ملكاً على الحجاز (١٩١٦-١٩٢٤)، ويُعرف بدوره في تأسيس الهاشميين كقوة سياسية في المنطقة، للمزيد ينظر

Eugene Rogan, The Arabs: A History (New York: Basic Books, 2009), p. 175.

١٦. يُقصد بمصطلح "الستاتيكو الإبقاء على الأوضاع السياسية القائمة دون تغيير، وقد استخدمته السياسة الأمريكية في سياق الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية للإشارة إلى الحفاظ على التوازنات الإقليمية القائمة وتجنب أي تغييرات جذرية قد تؤدي إلى اضطراب الاستقرار أو تصاعد الصراع الدولي في ظل بدايات الحرب الباردة، للمزيد ينظر

Douglas Little, American Orientalism: The United States and the Middle East Since 1945 (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2002), p.39

١٧. يُقصد بالاعتراف "دي جور الاعتراف القانوني الكامل والرسمي من قبل دولة ما بدولة أخرى، بما يتضمن الإقرار بشرعيتها وسيادتها وفق القانون الدولي، وهو يختلف عن الاعتراف "دي فاكتمو الذي يكون اعترافاً واقعياً أو عملياً دون استكمال الصفة القانونية الكاملة، للمزيد ينظر

Malcolm N. Shaw, International Law (Cambridge: Cambridge University Press, 2008), p.445.

١٨. اتفاقية رودس (١٩٤٩) هي سلسلة من اتفاقيات الهدنة التي أبرمت بين إسرائيل وكلّ من مصر والأردن ولبنان وسوريا بعد حرب ١٩٤٨، وقد جرت المفاوضات في جزيرة رودس برعاية الأمم المتحدة. هدفت هذه الاتفاقيات إلى وقف العمليات العسكرية وتحديد خطوط الهدنة (التي عُرفت لاحقاً بالخط



الأخضر)، دون أن تمثل تسوية سلمية نهائية، لكنها شكّلت أساساً للوضع السياسي والعسكري في المنطقة خلال السنوات اللاحقة، للمزيد ينظر

Avi Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World* (New York: W. W. Norton & Company, 2000), p.38.

١٩. جون تراوتنيك (١٨٩٤-١٩٨١) هو دبلوماسي أمريكي شغل منصب القنصل العام للولايات المتحدة في القدس خلال فترة الانتداب البريطاني، وكان له دور مهم في نقل التقارير والتقييمات الأمريكية حول الأوضاع السياسية في فلسطين قبيل قيام دولة إسرائيل. عُرف بمواقفه التي اتسمت بالحد من تداعيات دعم المشروع الصهيوني، حيث قدّم تحليلات مبكرة حول تأثير ذلك على الاستقرار في الشرق الأوسط والعلاقات مع الدول العربية، للمزيد ينظر

Bruce J. Evensen, *Truman, Palestine and the Press: Shaping Conventional Wisdom at the Beginning of the Cold War* (New York: Greenwood Press, 1992), pp.67-68

20. U.S. National Security Council, NSC 129/1: United States Objectives and Policies with Respect to the Arab States and Israel (Washington, DC: National Security Council, 1952).

21. Little, Douglas. *American Orientalism: The United States and the Middle East Since 1945*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2002.p.67

٢٢. الملك الحسين بن طلال (١٩٣٥-١٩٩٩) هو ملك المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٥٢-١٩٩٩)، ويُعد من أبرز القادة العرب في القرن العشرين، حيث قاد الأردن خلال فترات إقليمية ودولية معقدة شملت الحرب الباردة والصراع العربي-الإسرائيلي. تميزت سياسته بالبراغماتية والسعي إلى تحقيق الاستقرار الداخلي والتوازن في العلاقات الخارجية، كما لعب دوراً مهماً في عملية السلام في الشرق الأوسط، خاصة بتوقيع معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية عام ١٩٩٤. للمزيد ينظر

Brand, Laurie A. *Jordan's Inter-Arab Relations: The Political Economy of Alliance Making*. New York: Columbia University Press, 1998.p.144

23. Ibid,p.147

٢٤. دوايت أيزنهاور (١٨٩٠-١٩٦٩) هو قائد عسكري وسياسي أمريكي، شغل منصب الرئيس الرابع والثلاثين للولايات المتحدة (١٩٥٣-١٩٦١)، وكان قبل ذلك القائد الأعلى لقوات الحلفاء في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية. لعب دوراً محورياً في قيادة العمليات العسكرية التي أدت إلى هزيمة ألمانيا النازية، ثم اتجه إلى السياسة حيث تبني سياسة احتواء الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، وأطلق مبدأ أيزنهاور الذي استهدف تعزيز النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط ومنع التمدد الشيوعي، للمزيد ينظر

Stephen E. Ambrose, *Eisenhower: Soldier and President* (New York: Simon & Schuster, 1990), p.210

25. Gubser, Peter. *Jordan: Crossroads of Middle Eastern Events*. Boulder, CO: Westview Press, 1983.p.40

26. Evensen, Bruce J. *Truman, Palestine and the Press: Shaping Conventional Wisdom at the Beginning of the Cold War*. New York: Greenwood Press, 1992.pp.111-113

٢٧. جوزيف مالوري (١٩٠٩-١٩٨٩) هو دبلوماسي أمريكي شغل منصب السفير الأمريكي في الأردن خلال فترة الحرب الباردة، ولعب دوراً مهماً في إدارة العلاقات الأمريكية-الأردنية في ظل التوترات الإقليمية، خاصة في سياق الصراع العربي-الإسرائيلي ومحاولات احتواء النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط. وقد ساهم في تعزيز الدعم الأمريكي للنظام الهاشمي باعتباره عنصراً أساسياً في تحقيق الاستقرار الإقليمي، للمزيد ينظر



Douglas Little, American Orientalism: The United States and the Middle East Since 1945 (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2002), p.132.

٢٨. غلوب باشا (١٨٩٧-١٩٨٦) هو ضابط بريطاني يُدعى جون باغوت غلوب، خدم في الجيش البريطاني ثم تولى قيادة الجيش العربي الأردني (الفيلق العربي) خلال فترة الانتداب البريطاني وبعد الاستقلال، ولعب دوراً رئيسياً في تنظيمه وتطويره. كان له تأثير كبير في السياسة العسكرية في الأردن، خاصة خلال حرب ١٩٤٨، حيث قاد القوات الأردنية في العمليات العسكرية في فلسطين، كما ارتبط اسمه بالنفوذ البريطاني في الأردن حتى إقالته عام ١٩٥٦ في إطار تعزيز السيادة الوطنية. للمزيد ينظر

John Bagot Glubb, A Soldier with the Arabs (London: Hodder and Stoughton, 1957), pp.4-9

29. Malcolm H. Kerr, The Arab Cold War: Gamal 'Abd al-Nasir and His Rivals, 1958-1970 (London: Oxford University Press, 1965), pp 32-33

30. Davidson, Lawrence. America's Palestine: Popular and Official Perceptions from Balfour to Statehood. Gainesville: University of Florida Press, 2001.p.89

٣١. مشروع ألفا (١٩٥٤-١٩٥٥) هو مبادرة دبلوماسية سرية أطلقتها إدارة الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور بالتعاون مع بريطانيا، وهدفت إلى التوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربي-الإسرائيلي، خاصة بين الأردن وإسرائيل. سعى المشروع إلى تحقيق استقرار إقليمي من خلال ترتيبات حدودية وضمانات أمنية ومساعدات اقتصادية، في إطار استراتيجية احتواء النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط، إلا أنه فشل بسبب تعارض المصالح ورفض الأطراف المعنية. للمزيد ينظر

Nigel John Ashton, Eisenhower, Macmillan and the Problem of Nasser: Anglo-American Relations and Arab Nationalism, 1955-1959 (London: Macmillan Press, 1996) pp.100-102

32. Reich, Bernard, ed. An Historical Encyclopedia of the Arab-Israeli Conflict. Westport: Greenwood Press, 1996.P.324

٣٣. جون فوستر دالاس (١٨٨٨-١٩٥٩) هو رجل دولة ودبلوماسي أمريكي شغل منصب وزير الخارجية الأمريكي (١٩٥٣-١٩٥٩) في عهد الرئيس دوايت أيزنهاور، ويُعد من أبرز مهندسي السياسة الخارجية الأمريكية خلال الحرب الباردة. تبنّى سياسة متشددة تجاه الاتحاد السوفيتي تقوم على مبدأ "حافة الهاوية" وساهم في تعزيز التحالفات الدولية مثل حلف بغداد، كما لعب دوراً مهماً في قضايا الشرق الأوسط، بما في ذلك محاولات تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي ومشروع ألفا. للمزيد ينظر

Townsend Hoopes, The Devil and John Foster Dulles (Boston: Little, Brown and Company, 1973), p.85

34. Pach, Chester J. The Presidency of Dwight D. Eisenhower. Lawrence, KS: University Press of Kansas, 1991.Pp.73-75

٣٥. مبدأ أيزنهاور (١٩٥٧) هو سياسة أمريكية أعلنها الرئيس دوايت أيزنهاور بهدف مواجهة النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة، حيث نصّ على تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية، وحتى تدخل عسكري مباشر عند الضرورة، للدول التي تطلب الدعم لمواجهة "الخطر الشيوعي". وقد طُبق هذا المبدأ في عدة حالات، أبرزها التدخل الأمريكي في لبنان عام ١٩٥٨، ويُعد امتداداً لسياسة الاحتواء الأمريكية. للمزيد ينظر

Salim Yaqub, Containing Arab Nationalism: The Eisenhower Doctrine and the Middle East (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2004),pp.49-51

36. Ashton, Nigel John. Eisenhower, MacMillan and the Problem of Nasser: Anglo-American Relations and Arab Nationalism, 1955-1959. London: Macmillan Press, 1996.pp.104-106



37. Ibid,p.108
38. Satloff, Robert. From Abdullah to Hussein: Jordan in Transition. New York: Oxford University Press, 1994.p.105
39. Ibid,p.107
٤٠. الملك فيصل الثاني بن غازي (١٩٣٥-١٩٥٨) هو آخر ملوك المملكة العراقية، تولى العرش عام ١٩٣٩ وهو طفل تحت وصاية خاله عبد الإله، ثم حكم فعلياً بعد بلوغه. انتهى حكمه خلال ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي أطاحت بالنظام الملكي، وقُتل خلالها، مما أدى إلى إعلان الجمهورية في العراق، للمزيد ينظر Phebe Marr, The Modern History of Iraq (Boulder: Westview Press, 2012),p.98
41. Malcolm H. Kerr,op,cit,p.51
٤٢. هي انقلاب عسكري وقع في ١٤ تموز ١٩٥٨ بقيادة مجموعة من الضباط عُرفوا بـ"الضباط الأحرار"، وعلى رأسهم عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، وأسفرت عن إسقاط النظام الملكي الهاشمي في العراق وقتل الملك فيصل الثاني وعدد من أفراد العائلة المالكة. أدت الثورة إلى إنهاء النفوذ البريطاني المباشر وإعلان قيام الجمهورية العراقية، وشكّلت نقطة تحول كبرى في تاريخ العراق الحديث وفي توازنات المنطقة خلال الحرب الباردة. للمزيد ينظر Phebe Marr, The Modern History of Iraq (Boulder: Westview Press, 2012), p.99
43. Uriel Dann, King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism: Jordan, 1955-1967 (New York: Oxford University Press, 1989), pp.60-75.
44. Peter L. Hahn, Crisis and Crossfire: The United States and the Middle East since 1945 (Washington, DC: Potomac Books, 2005), pp.85-86
45. Ibid,p.88
46. Wm. Roger Louis and Roger Owen, eds., Suez 1956: The Crisis and Its Consequences (Oxford: Clarendon Press, 1989), pp.300-302
٤٧. جون كينيدي (١٩١٧-١٩٦٣) هو الرئيس الخامس والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية (١٩٦١-١٩٦٣)، ويُعد من أبرز قادة مرحلة الحرب الباردة. تميزت فترة حكمه بإدارة أزمات دولية كبرى مثل أزمة الصواريخ الكوبية، وسعيه للحد من التسلح النووي، إضافة إلى دعمه لبرامج التنمية والتحالفات في العالم الثالث. انتهت حياته باغتياله عام ١٩٦٣، مما جعله من الشخصيات المحورية في التاريخ الأمريكي الحديث. للمزيد ينظر Robert Dallek, An Unfinished Life: John F. Kennedy, 1917-1963 (Boston: Little, Brown and Company, 2003), pp.2-10
48. U.S. Department of State, Foreign Relations of the United States, 1961-1963, Volume XVII: Near East, 1961-1962 (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1993), Document 30.
49. Memorandum of Conversation between President John F. Kennedy and King Hussein, 28 March 1961, Foreign Relations of the United States, 1961-1963, Volume XVII: Near East, 1961-1962 (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1993), Document 54.
٥٠. الثورة اليمنية (١٩٦٢-١٩٧٠) هي حركة انقلابية عسكرية اندلعت في ٢٦ أيلول ١٩٦٢ في شمال اليمن، قادها ضباط جمهوريون ضد نظام الإمامة الزيدية بقيادة الإمام محمد البدر، وأسفرت عن إعلان الجمهورية العربية اليمنية. أدت الثورة إلى اندلاع حرب أهلية بين الجمهوريين المدعومين من مصر بقيادة جمال عبد الناصر، والملكيين المدعومين من السعودية والأردن، مما جعلها ساحة صراع إقليمي في إطار الحرب الباردة العربية، وانتهت بتثبيت النظام الجمهوري. للمزيد ينظر Dana Adams Schmidt, Yemen: The Unknown War (New York: Harper & Row, 1968), p.23.



51. F. Gregory Gause III, Saudi-Yemeni Relations: Domestic Structures and Foreign Influence (New York: Columbia University Press, 1990), pp.98–110.
 52. Adeed Dawisha, Arab Nationalism in the Twentieth Century: From Triumph to Despair (Princeton: Princeton University Press, 2003), pp. 175–176
 53. U.S. Department of State, Foreign Relations of the United States, 1961–1963, Volume XVIII: Near East, 1962–1963 (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1994), Document 283.
 54. Farah, Teresa. "Water and Arab-Israeli Relations." MA thesis, University of Arkansas, 1997.p.103
 55. Ibid,p.107
 56. Macdonald, Kenneth Scot. "The Toughest Decision: Rolling the Iron Dice—Historical Analogies and Decisions to Use Force." PhD diss., University of Southern California, 1997.pp.67-71
 57. U.S. Department of State, Telegram from the Department of State to the Embassy in Jordan, October 1963, Foreign Relations of the United States, 1961–1963, Volume XVIII: Near East, 1962–1963 (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1994), Document 309.
 58. U.S. Department of State, Telegram from the Embassy in Jordan to the Department of State, August 1963, Foreign Relations of the United States, 1961–1963, Volume XVIII: Near East, 1962–1963 (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1994), Document 322.
٥٩. ليندون بينز جونسون (١٩٠٨–١٩٧٣) هو الرئيس السادس والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية (١٩٦٣–١٩٦٩)، تولى الحكم بعد اغتيال جون كينيدي، ويُعد من أبرز القادة الأمريكيين في فترة الحرب الباردة. عُرف بسياساته الداخلية ضمن برنامج "المجتمع العظيم" (Great Society) التي هدفت إلى مكافحة الفقر والتمييز، كما لعب دورًا مهمًا في تصعيد التدخل الأمريكي في حرب فيتنام، إضافة إلى استمراره في إدارة علاقات الولايات المتحدة مع الشرق الأوسط في مرحلة حساسة من التوازنات الدولية. للمزيد ينظر
- Robert A. Caro, The Years of Lyndon Johnson: The Passage of Power (New York: Alfred A. Knopf, 2012), pp.3-11
60. Joakim Aalmen Markussen and Hilde Henriksen Waage, "A Balancing Pretence: The Johnson Administration's Policy towards Jordan, 1964–1967," British Journal of Middle Eastern Studies 45, no. 3 (2018): 321–322
 61. Douglas A. Little, "A Puppet in Search of a Puppeteer? The United States, King Hussein, and Jordan, 1953–1970," The International History Review 17, no. 3 (1995): 512–513
 62. Abraham Ben-Zvi, The United States and Israel: The Limits of the Special Relationship (New York: Columbia University Press, 1993).p.100
 63. U.S. Department of State, Foreign Relations of the United States, 1964–1968, Volume XVIII: Arab–Israeli Dispute, 1964–1967 (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 2000).



64. Warren Bass, Support Any Friend: Kennedy's Middle East and the Making of the U.S.–Israel Alliance (New York: Oxford University Press, 2003).PP.49-50
65. Ibid,p.58
66. Michael N. Barnett, Dialogues in Arab Politics: Negotiations in Regional Order (New York: Columbia University Press, 1998).pp.75-78
67. Elie Podeh, The Quest for Hegemony in the Arab World: The Struggle over the Baghdad Pact (Leiden: Brill, 1995).p.60
68. Ibid,p.63
69. Moshe Shemesh, Arab Politics, Palestinian Nationalism and the Six Day War: The Crystallization of Arab Strategy and Nasir's Descent to War, 1957–1967 (Brighton: Sussex Academic Press, 2008).
70. William B. Quandt, Decade of Decisions: American Policy toward the Arab–Israeli Conflict, 1967–1976 (Berkeley: University of California Press, 1977).
71. George Lenczowski, American Presidents and the Middle East (Durham, NC: Duke University Press, 1990).
72. Ibid,p.144
73. Michael B. Oren, Six Days of War: June 1967 and the Making of the Modern Middle East (New York: Oxford University Press, 2002).
74. George LUniversityop,cit p.149
75. Tom Segev, 1967: Israel, the War, and the Year That Transformed the Middle East (New York: Metropolitan Books, 2007).
76. Samir A. Mutawi, Jordan in the 1967 War (Cambridge: Cambridge University Press, 1987).